

الجماعات الإرهابية من مالي إلى الصومال:

جهود وأولويات مكافحة الإرهاب

الدكتور ويليام رينو

أستاذ علوم سياسية ومدير برنامج الدراسات الأفريقية

جامعة نورث ويسترن، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية

تطرح دولتا مالي والصومال تحديات كبيرة أمام جهود مكافحة الإرهاب نظراً لعدم التوافق بين طريقة حوكمتهما وأنواع هياكل الدولة الرسمية التي تتشكل أسس السياسات الفعالة لمكافحة الإرهاب. تستلزم عملية مكافحة الإرهاب الفعالة وجود حكومة تتمتع بالإرادة السياسية والقدرة على إشراك المواطنين بشكل فعال في عملية جمع المعلومات وعزل الأهداف. كما ولا بد من وجود جهاز أمني وطني متماسك يتمكن أقله من التعاون مع شركاء أجنبي إذا لم يكن بوسع إدارة التهديدات الإرهابية بمفرده. وبدون هذه الشروط، ستقتصر جهود مكافحة الإرهاب على قيام قوات أجنبية بتنفيذ ضربات دورية بدون أن تقوم بعمل يُذكر لتغيير هذه الظروف التي تشكل بيئة حاضنة لهذه التهديدات في المقام الأول.

إن شبه غياب هياكل رسمية فعالة للدولة في جزء كبير من مالي والصومال، فضلاً عن منطقتي السياسات المحلية المبني على القرابة يطرحان تهديدات خطيرة تطل الاستراتيجيات المستدامة لمكافحة القرصنة. يسيطر هذا المنطق السياسي على دول أخرى مصابة بالانهيار، حيث تقوم القرارات السياسية على جدالات ونقاشات مستمرة، وسط انتشار انعدام الأمن وظروف سياسية متغيرة باستمرار، ما يضطر القادة المحليين إلى توخي الحذر والاستعداد لتغيير انحيازاتهم في المعارك السياسية. وخلال النزاعات القائمة في مالي (منذ العام 2012) وفي الصومال (منذ العام 1991)، لطالما تمت مواجهة صعوبة في التمييز بين المتمردین والحكومة، التأمر والدعم، والمشروع وغير

المشروع، لأن الأفراد يضطرون إلى تنويع ولاءاتهم ودوافعهم. هذا يعني أن السلطات السياسيّة الفعلية في هذه البلدان غالباً ما تؤمّن ملاذاً لأهداف عملية مكافحة القرصنة، حتّى إنّها تفعل ذلك بالتزامن مع تعاونها مع الجهود الأجنبية الرامية إلى تحديد تلك الأهداف والحدّ من نفاذ الإرهابيين إلى مجتمعاتهم المحليّة.

تطرح هذه الأوضاع السياسيّة تحديات كبيرة أمام سياسة مكافحة الإرهاب. والضغط على تلك الحكومات لكي تعمل بحسم ضد التهديدات الإرهابية هو مبالغة في تقدير أهميّة قدراتها على القيام بذلك، ويكاد أن ينسف أركان السلطة المؤسسية المحليّة البسيطة التي تمتلكها. ويمكن للضغوطات أن تأتي بنتائج عكسية بطرق أخرى، معززة الجماعات الإرهابية، لا سيما وأن السلطات المحليّة تلجأ إليها طلباً للحماية من الدولة وتتيح لها إمكانية الدخول مباشرة إلى المجتمعات المحليّة. ويتمثّل البديل بالتعامل مباشرة مع هذه السلطات المحليّة على الرغم من أن الأمر يُدخل الغريب في التيارات المعاكسة المعقّدة للسياسات المحليّة، ومن شأنه تمكين القادة المحليين ضدّ المشروع الطويل الأمد الرامي إلى بناء مؤسسات دولة فعالة. وتشمل السياسة الفعالة لمكافحة الإرهاب إجراء تعديلات طارئة في الظروف المؤدية إلى انهيار الدولة في مالي والصومال مع الميل إلى بناء سلطة مركزية أقوى قادرة على مراقبة الشعوب وتنظيمها وعلى التصدي للتسلّل والتعاون مع الجماعات الإرهابية.

إن تقرير مكافحة الإرهاب في الصومال يصوّر جيّداً المشاكل التي تعترض هذه العملية في دولة منهارّة، فضلاً عن توصيات السياسات. ويُشار إلى أن عملية مكافحة الإرهاب في مالي تواجه مشاكل مشابهة وإنّما على خلفية استمرارية أكبر لهيكل الدولة الرسميّة، أقلّه في العاصمة. وكذلك أيضاً، إن الحلول الطارئة لمكافحة الإرهاب تشير إلى اعتبارات إضافيّة يمكن استخدامها لتوجيه السياسات الفعالة. وفي كل حالة، تتركز توصيات السياسات على

واقع كون فعاليتها أقل بكثير مما يمكن تحقيقه في دول أكثر قدرة. غير أن المشاركة في بناء مثل هذه الدول تصل إلى ما هو أبعد من الحقائق السياسية والمادية التي توجّه معظم استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

توفّر الصومال بيئة مثالية لدراسة استراتيجيات مكافحة الإرهاب في دول منهاره. في 1 سبتمبر 2014، نجحت القوات الأميركية في قتل أحمد عبيد جودان، زعيم حركة الشباب الصومالية الذي تبني تنفيذ عملية الاعتداء على مركز "ويستغيت" التجاري في نيروبي في كينيا ما أودى بحياة 67 شخصاً من المدنيين وقوى الأمن. كما وأشرف جودان على تنفيذ العديد من المؤامرات ضدّ أجانب في منطقة شرق أفريقيا. لكن قبل هذه الضربة، قامت القوات الأميركية بمحاولات عدّة لقتله، لكنّه كان يسبقها ويلوذ بالفرار في كل مرّة. وفي إحدى المرّات، تجمع عدد كبير من المدنيين لملاقاة القوات الأميركية باستياء، فاضطرت هذه الأخيرة إلى الانسحاب بدلاً من إيقاع إصابات كبيرة في صفوف المدنيين. من هنا، يتبيّن أن الهدف كان يتلقّى تحذيرات. ويعتقد الكثير من الصوماليين أن شبكات الاستخبارات المحليّة، بما في ذلك وكالة الاستخبارات الوطنيّة والأمن في الحكومة الصومالية تأوي مندسّين.

وعلى غرار ذلك، كشفت محاولة فرنسية فاشلة في يناير 2013 لإنقاذ عميل استخباراتي محتجز لدى حركة الشباب الصوماليّة عن وجود أشخاص مندسّين. فلقد كان الفرنسيون يحتاجون إلى معلومات من السلطات المحليّة لإطلاق هجوم مباغت وبعثة إنقاذ لكنّهم، بدلاً من ذلك، وقعوا في الفخ حين اعترض مقاتلون تابعون لحركة الشباب المهاجمين وأمسكوا بهم طوال ساعتين وقتلوا عنصرين من الجيش الفرنسي.

هذه الحوادث، على غرار حوادث أخرى عدّة مماثلة، تكشف عن وجود مشكلة تتمثّل بأنماط محليّة من التحالفات والمعارضات في مجال تيسير تبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال، إن اتفاق اقتسام السلطة في العام 2008 الذي

أدى إلى إنشاء وكالة استخبارات، أعطى المجموعات القبلية، التي تعاونت مع الإرهابيين بشكل انتقائي، فرصاً لدراسة عملاتها في الخدمات الأمنية والاستخباراتية. فعلت هذه المجموعات ذلك لالتزام الحذر، من خلال العمل مع كل الأطراف إزاء انعدام الاستقرار. وأعمالهم هذه منطقيّة لحماية مصالح المجموعة القبلية أو الأسرة التي ينتمون إليها، لكنها تؤدي أيضاً إلى استمرار حالة الاستقرار الأوسع نطاقاً التي تجعل من بناء مؤسسات الدولة أمراً صعباً في الصومال.

ومن المرجح أن تستمر سياسة مكافحة الإرهاب في الصومال بتضمّن ضربات على الزعماء الإرهابيين، بما في ذلك ضربات منسّقة من خلال خدمات الاستخبارات والأمن التابعة للدولة. وقد حاولت جهات فاعلة خارجية تعزيز استقلالية هذه السياسات عن التيارات المتضاربة في السياسات المحليّة. فعمدت إلى البحث عن متعاقدين خاصين أجانب يقومون بتدريب عملاء محليين ومراقبتهم. الأمر الذي يحث من تبادل المعلومات ويمنح الجماعات القبلية المخولة القيام بهذه الخدمات مزيداً من الثقة لكي تحصر تعاونها بالمؤسسات الاستخباراتية والأمنية التابعة للحكومة بدلاً من محاولة المراوغة جميع الأطراف. وفيما تزيد هذه الخطوة من فعالية هذا الذراع من أذرع الدولة، يمكن لها أن تدفع الجماعات القبلية الأخرى إلى الاشتباه باستخدام هذه الجماعات سلطتها لخدمة مصالحها الضيقة وللسيطرة على هؤلاء الذين لا تربطهم علاقة بأصحاب النفوذ. ويلاحظ المراقبون أن القبائل المفضّلة تحصل على أفضلية الحصول على عقود الأمن الخاص التي يدفع الأجانب ثمنها. إن تركيز السلطة ضمن شبكات القرابة التي يتم فيها لعب السياسات الحقيقية للصومال تخيف بعض المسؤولين الحكوميين الذين يخشون أن تكتسب هذه الخدمات المزيد من الاستقلالية فتتحدى أنظمتهم.

وتظهر أنماط مماثلة في بونتلاندا، وهي حكومة شبه مستقلة في شمال شرق الصومال. هناك، كانت شركة خاصة للخدمات العسكرية تمدد القوى الأمنية التابعة للحكومة الإقليمية بالمراقبة الجوية والدعم الناري في العمليات ضد مقاتلي حركات الشباب. وفيما كان بعض هؤلاء الأهداف مقاتلين فعليين في حركة الشباب، تحول البعض منهم إلى منافسين للمسؤولين الحكوميين والمقاتلين الذين كانوا يحاولون التمسك بالأرض التي أراد المسؤولون الحكوميون تخصيصها لصالح قبائلهم.

وفي مالي، تظهر معضلات مماثلة. فعلى الرغم من أن هياكل الدولة فيها لم تتأثر بقدر ما فعلت هياكل الدولة الصومالية، تعتمد حكومة مالي إلى حد كبير على نحو 1000 جندي فرنسي وصلوا في يناير 2013 لمحاربة مسلحين على ارتباط باعتداءات إرهابية في أنحاء المنطقة شنتها جماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب. وقد أعلن المسؤولون الفرنسيون أنهم يملأون "الفراغ الأمني" الذي يهدد بزعة استقرار المزيد من الدول المنهارة مثل ليبيا وتشاد وحكومة أفريقيا الوسطى.

وقد أصبحت هذه الجهود أيضاً خاضعة للتغيرات السياسية المحلية المعاكسة. ففي مايو 2014، على سبيل المثال، هاجمت القوات التابعة للحكومة بلدة خاضعة لسيطرة ثلاث جماعات لها سجل حافل بتغيير انحيازاتها لكنها تعاونت بشكل انتقائي مع القوات الفرنسية. وفضلاً عن مقتل 50 عنصراً من الجنود التابعين للحكومة واحتجاز عدد مساوٍ من الرهائن، أدى الهجوم إلى إضعاف قوى الحكومة لأن الأطراف العسكرية التي كانت لها شبكات مشتركة مع الأهداف سارعت إلى حماية مصالحها، ما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة القائمة.

تجسّد مالي والصومال مدى خطورة المعضلات التي تواجه استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدول المنهارة. ولا يمكن للجهات الفاعلة الأجنبية الاعتماد على مؤسسات الدولة لتمدّها بالمعلومات اللازمة ولتتعاون معها لاستهداف الإرهابيين، وبالتالي ليس باستطاعتها معالجة الظروف التي تمكّن الإرهابيين من إيجاد ملاذ آمن في أراضيها. والأشخاص المطلّعون فعلاً على ما يجري على الأرض يجاهدون لإرساء الأمن في مجتمعاتهم، وبالتالي لتبادل المعلومات. إن تسلّهم وتعاونهم مع جماعات عدّة بما في ذلك الجماعات الإرهابية تمكّنهم من توخي الحذر، لكنها تجعلهم أيضاً شركاء إشكاليين في عمليات مكافحة الإرهاب. ويتمثّل الحل الفوري الأكثر منطقية لهذه المشكلة ببناء منظمات أمنية واستخباراتية أقوى، حتى إذا لزم الأمر أن يتم ذلك من خلال متعاقدين خاصين أجنبى وضد مصالح مسؤولين في الحكومة المعترف بها.

في نهاية المطاف، تنطوي المشكلة على مخاطر تحبط المعنويات. فكلما ساعدت الجهات الفاعلة الخارجية الشركاء المحليين على أن يصبحوا أكثر فعالية كشركاء في عمليات مكافحة الإرهاب، زاد احتمال تمكين الجهات الفاعلة الخارجية شركاءها المحليين من السعي وراء مصالح أخرى تساهم في تعزيز الظروف التي تجعل هذه الأماكن جذابة للإرهابيين. لا يمكن حلّ هذه المعضلة في المدى المنظور، نظراً لعدم التمكّن من القيام بمشاريع شاملة لبناء قدرات الدولة. وبالتالي، تشكّل السياسة المحلية أفضل ما يمكن القيام به. ويتمثّل التعديل الحقيقي الذي يجب القيام به على المدى القصير بفهم السياسات المحلية قدر الإمكان بغية تجنّب التلاعب وتسرب المعلومات. وفي المدى الطويل، تعتمد عمليات مكافحة الإرهاب الفعالة في هذه الدول على بناء جهاز أمن متخصص ومقبول محلياً، مع أن المشاكل في الصومال تظهر مدى صعوبة تحقيق ذلك.

تنتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae